قريباً جدول تنقلات يطال ٣ آلاف عنصر جمركي

تسريح ٤ عناصر في الجمارك بسبب مخالفة تحت المتحلق الجنوبي

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن قرار بتسريح ٤ عناصر (خفراء) من عناصر الضابطات الجمركية جراء مخالفة تم ارتكابها من قبلهم مع عدد من المواطنين تقلهم مركبة بالقرب من المتحلق الجنوبي بدمشق حيث أقر مجلس التأديب هذا القرار وأصدره وزير المالية (التسريح) مع تصفية الحقوق التقاعدية.

ويوضح المصدر أن التحقيق في المخالفة تم بناء على شكوى وصلت للإدارة الجمركية وبعد التحقق والتدقيق في المخالفة تمت الإحالة لمجلس التأديب للنظر وإقرار العقوبة اللازمة وفق نظام العمل الجمركي.

وعلى التوازي لذلك بين المصدر أن جدولاً للتنقلات يتم العمل عليه يطول نحو ٣ آلاف عنصر (خفير – سائق.. إلخ) ورؤساء المفارز الجمركية علماً أن هذه التنقلات كانت تصدر خلال شهري تموز وآب لكنها تأخرت في العام الماضي حتى شهر تشرين الأول ويبدو أنه تم تأخيرها هذا العام ليكون استوفى العناصر مدة العام في أماكنهم ومهامهم التي ينفذونها وفق جدول العام الماضي.

وبين المصدر أن هذه التنقلات تأتي في إطار تنظيم وإعادة توزيع المهام الجمركية وبما يخدم مصلحة العمل وتعزيز تنفيذ المهام الجمركية وترميم الأماكن الشاغرة وتغطية النقاط الجمركية الجديدة وخاصة مع توسع العمل الجمركي وعودة الكثير من المساحات للنطاق الجمركي وأنه يتم التركيز اليوم على الممرات والمنافذ غير الشرعية والطرقات الرئيسية ومداخل المدن بهدف ضبط المهربات ومنعها من الوصول للأسواق المحلية ومتابعة كبار المهربين ومستودعاتهم والحلقات التي تتفرع عنهم.

وحول أهم البضائع التي يتم تهريبها من بعض الدول المجاورة عبر المنافذ والمعابر غير القانونية بين أن قائمة المهربات واسعة بدءاً من الغذائيات ومنها اللحوم المجمدة (لحوم حمراء).

بينما هناك الكثير من البضائع التي يتم تهريبها إضافة للمواد الغذائية مثل الكهربائيات والإكسسوارات وقطع الصيانة غيار السيارات وأن الكثير من المهربات تدخل من لبنان عبر بعض الطرقات والمسالك التي يستخدمها المهربون والتي تعمل الجمارك على مراقبتها وضبط حركة التهريب عليها خاصة أن الكثير من المهربين بات يعتمد على نقل المهربات في شاحنات أو سيارات صغيرة وسياحية وهو ما يصعب من تفتيش مثل هذه المركبات، لكن الجمارك تعمل على تحديث أنظمة عملها والإجراءات والآليات التي تتعامل فيها مع أشكال التهريب التي تتطور بشكل دائم.

مخترعونا يطالبون الحكومة باختراع لتمويل إبداعاتهم!

أكاديمي لـ«الوطن»: استثمار الاختراعات لم يصل إلى مستوى الطموح... والروتين ينفّر أغلبية المخترعين

ضرورة توفر بيئة تشريعية وقانونية ضامنة ومشجعة لبراءات الاختراع

راما العلاف

رأى أستاذ المصارف والتمويل في كلية الاقتصاد بجامعة حماة الدكتور عبد الرحمن محمد في حديثه لـ«الوطن» أن نسبة الاستثمار في الاختراعات السورية لم تصل إلى مستوى الطموح مقارنة بدول أخرى، لافتاً إلى وجود مجموعة من الاختراعات تم استثمارها والاستفادة منها وأعطت مردوداً جيداً، كاستثمار الزجاج الفينيقي.

وأكد أن التمويل المالي أهم عوامل نجاح المخترع، لافتاً إلى قلة الجهات التي تقدم التمويل للأبحاث العلمية والابتكارات، معتبراً أن هذا سبب بقاء نتاجات الاختراعات المحلية الوطنية في كل المجالات طي الأدراج من دون أن تجد طريقها إلى الاستثمار رغم الحاجة الماسة لها، وقد تنتهي مدة ملكيتها وحمايتها من دون الاستفادة منها.

وأشار إلى عدم وجود هيئات متخصصة في تسويق براءات الاختراع، ويقتصر التسويق حالياً على معرض البابسل للإبداع والاختراع، ومكتبة البراءات، في حين توجد عالمياً العديد من الهيئات التي تعمل على تسويق الاختراعات، ومنها: المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع، ومكتب البراءات التابع لمجلس التعاون الخليجي، والمنظمة الإقليمية الإفريقية للملكية الصناعية (الأريبو)، والمنظمة الإفريقية للملكية الفكرية.

وعن مساهمة جامعة دمشق في براءات الاختراع خلال عامي ٢٠٢٢–٢٠٢٣ بين أنه بلغ عدد براءات الاختراع في المجال الطبي ٥٨ والمهندسات نحو ٢٣ والعلوم ٦ والزراعة ٩، لافتاً إلى وجود أسباب عديدة تعوق الاستفادة من براءات الاختراع كالحرب والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، رغم الحاجة للنهوض بواقع الخدمات والاستفادة من تلك الأفكار المبدعة لاسيما في أوانها، ناهيك عن عدم وجود تشريع واضح ومحدد لتحفيز البراءات إضافة إلى التكلفة العالية التي تحتاجها براءة الاختراع مقارنة بالعائد والروتين في التطبيق.

وقال: من يطلع على القرارات التشجيعية من الوزارات والجهات يعتقد أن المخترع يمتلك تسهيلات عديدة لا تعد ولا تحصى، لكن على أرض الواقع يختلف الكلام كلياً فما يواجهه المخترعون من العراقيل تنفرهم من طلبها هرباً من الروتين المتعب.

ورأى أن البيئة التشريعية والقانونية غير مشجعة للابتكار ولبراءات الاختراع، مؤكداً أهمية توفر بيئة تشريعية وقانونية ضامنة ومشجعة لبراءات الاختراع إضافة إلى ضرورة إحداث هيئة مستقلة متخصصة بالابتكار والتطوير تكون حاضنة أساسية ومن ضمنها براءات الاختراع الوطنية ولا تكون تابعة لأي وزارة أخرى وإنما فقط تقوم بالتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي، وضرورة تسهيل إجراءات تنفيذ القرارات التشجيعية والتحفيزية للمخترعين السوريين، موضحاً أنه يتم حالياً الاعتماد على قانون حماية العلامات الفارقة والرسوم والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية وقانون البراءات رقم ١٨ لعام ٢٠١٢ لضمان حقوق الملكية التجارية والصناعية، وتتمتع براءات الاختراع بالحماية القانونية لمدة خمسة عشر عاماً، حيث يستطيع مالك براءة الاختراع خلالها أن يستثمر الاختراع ويتصرف به تصرف المالك. وإن كل اعتداء يقع على حقوق مالك براءة الاختراع ضمن تلك الفترة يشكل جرماً جزائياً يسمى « جرم التقليد»، ويرتب هذا الجرم على مقترفه جزاءات مهمة على الصعيدين المدني والجزائي.

ولفت إلى أن براءات الاختراعات الوطنية السورية لم تكن يوماً ما بعيدة عن المواصفات العالمية، بل إنها شرط أساسي في حصول المخترع السوري على براءة الاختراع، معتبراً أن الحماية الحقيقية لبراءة الاختراع ستشجع على القضاء على الكثير من المشاكل وحل العديد من المعضلات التي تواجه التنمية، بسبب ما توفره المعارف التقنية لبراءة الاختراع وبياناتها من حلول متزايدة تؤثر بشكل واضح في التجارة والاقتصاد والتنمية.

جمعية حماية المستهلك تتحدث عن «كساد» في الأسواق

غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: انكماش وانخفاض في حجم الإنفاق

جلنار العلي

يعد الاحتفال بعيد المولد النبوي من الطقوس الدينية الملتزم بها في سورية وتتجلى بوضوح في الأسواق الشعبية، ويمكن لمن يزور أسواق العاصمة دمشق أن يرى إحياء هذه المناسبة عبر الزينة والضيافة من محلات الأسواق التراثية كمدحت باشا والحميدية والجزماتية.

الأسواق شهدت خلال اليومين الماضيين حركة جيدة من قبل المواطنين، وخاصة بالنسبة لأسواق الجزماتية وباب سريجة والحميدية، إضافة إلى بعض الأسواق والمحال التجارية في الأحياء الشعبية، ولكن التضخم الذي اجتاح الأسواق لم يستثنِ مستلزمات هذه المناسبة المباركة.

وفي جولة لـ«الوطن» على الأسواق، فقد تبين أن معظم الإقبال من المواطنين كان لشراء «الملبس» بالدرجة الأولى بمناسبة عيد المولد النبوي الشريف، وقد تراوح سعر الكيلو منه بين ٣٠–٦٠ ألف ليرة بحسب نوعه، فيما وصل سعر كيلو السكر إلى ١٢ ألف ليرة وليتر الزيت النباتي إلى ٢٥ ألف ليرة، أما كيلو زيت الزيتون فقد وصل سعره إلى ١١٥ ألف ليرة، أما السمن النباتي فقد تراوح سعره بين ٣٠–٤٠ ألف ليرة، في حين تبدأ أسعار الأرز من ١٤–٣٠ ألف ليرة بحسب نوعه، أما كيلو البرغل فقد سجل سعره ١٥ ألف ليرة.

وسجل كيلو البتيفور المشكل سعراً يبدأ من ٦٠ ألف ليرة، حسب النوعية والمكونات من سمون وغيره من المستلزمات.

نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق ماهر الأزعط، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن مشاهد الحركة في الأسواق ليست بقصد الشراء وذلك نتيجة القدرة الشرائية الضعيفة جداً للمواطن مقابل الأسعار التي شهدت ارتفاعات كبيرة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث تراوحت نسبة تلك الارتفاعات بين ٢٠–٢٨ بالمئة، مشيراً إلى أنه لاحظ أن أغلبية الموجودين في الأسواق يتجولون ويشترون كميات قليلة فقط من الملبس للاحتفال بعيد المولد النبوي بأقل الإمكانات، واصفاً الأسواق بأنها تشهد حالة ركود كبيرة قل ما كان لها مثيل.

وفي السياق، لفت الأزعط إلى أنه لاحظ وجود حالة كساد كبيرة في الكثير من السلع والمواد الغذائية، ولكن النسبة الأكبر كانت في الألبسة، وذلك نتيجة لارتفاع أسعارها مقارنة بدخل المواطن الذي أصبح ينظر إلى هذه السلع على أنها كمالية والأهم بالنسبة له تأمين الغذاء والمواد الأساسية لأسرته، متأملاً أن تشهد الأسواق انفراجات كبيرة خلال الفترة المقبلة، وذلك نظراً لحركة السياحة الجيدة التي تشهدها سورية منذ قرابة الشهرين وحتى اليوم، وهذا من شأنه تحريك الأسواق والمساهمة في انخفاض الأسعار.

وكشف الأزعط عن مبادرة ستقوم بها الجمعية خلال الأسبوع المقبل، تشمل توزيع مواد غذائية على الأطفال الأيتام وإيصالها إلى منازلهم، وذلك للمساهمة في تخفيف الأعباء المادية عن أسرهم.

وفي سياق متصل، أكد عضو في غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن» أن الأسواق تشهد حالياً حالة من الانكماش بالسيولة بين المواطنين وتقليلاً في حجم الإنفاق الذي أصبح اليوم في حده الأدنى بالأسواق، وقد ساهم في ذلك انطلاق العام الدراسي الجديد الذي أثر بشكل كبير على الأسواق وأدى إلى تزايد الطلب على الاحتياجات المدرسية فقط دون كثير من السلع الأخرى كالألبسة وغير ذلك.

واتفق عضو الغرفة مع الأزعط من حيث التفاؤل في أن تشهد الأسواق تحسناً كبيراً، وسيكون مرده لحالة الانفتاح التي تشهدها سورية مع بعض الدول الأخرى كالسعودية، علماً أن انعكاس ذلك سيكون بطيئاً على الأسواق، ومن المتوقع أن تتحسن أحوالها قبل نهاية العام.

> مطالبات للغرفة الجديدة بتشكيل لجنة للإحصاء والمعلومات في الأسواق

وأشار إلى أن بعض البيانات الانتخابية طالبت بأن تشكل الغرفة الجديدة لجنة للإحصاء والمعلومات في الأسواق، وذلك ليتوفر معلومات جيدة وصحيحة عن حال الأسواق وحجم الإنفاق فيها للتمكن من اتخاذ الكثير من القرارات، لافتاً إلى أن الغرفة بشكلها الحالي لا توجد فيها أي طريقة علمية للإحصاء الدقيق.

هيئة التأمين تسمح بالترخيص لوسطاء تأمين جدد..

السماح للوسيط بتقاضي عمولة من شركة التأمين ومن الزبون وحددت الحد الأقصى لها

الوطن

تسببت القرارات الأخيرة الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين بإرباك للعاملين في مجال تسويق التأمين، ونتيجة لتكرار الاستفسارات اضطرت الهيئة إلى نشر تفصيل لبعض النقاط عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك، مبررة فيها القرارات بأنها تنطوي في إطار إعادة تنظيم مهنة وسطاء التأمين وبالتنسيق مع اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين.

وقالت في بيانها نتيجةً لتكرار الاستفسارات حولها، ومع قرب نهاية المهلة الزمنية لبعضها، تود الهيئة تفصيل وإيضاح كل القرارات مجدداً، مبينة أنه تم السماح للوسيط بتقاضي عمولة من شركة التأمين، إلى جانب استمرار إمكانية تقاضيه أجراً من الزبون (تنفيذاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم /٤٣/ لعام ٢٠٠٥).

ونوهت بإصدار مجلس إدارة الهيئة القرار رقم ٦٢/٢٤/١٠٠ تاريخ ٢٠٢٤/٧/٤، المتضمن إمكانية حصول الوسيط على عمولة من شركة التأمين، على أن يتم تنظيم اتفاقية بينه وبين شركة التأمين تحكم العلاقة بينهما ومن ضمنها العمولات وفق التعليمات الصادرة عن الهيئة.

ولفتت إلى أنه تم إصدار تعليمات عمل الوسيط بموجب التعميم رقم ٧٤٤/ص تاريخ ٢٠٢٤/٧/١١، وضمنها الحد الأقصى لعمولة الوسيط، حيث يستطيع الوسيط الاتفاق مع عدّة شركات.

وأشارت في منشورها إلى أن مجلس إدارة الهيئة أصدر القرار رقم ٦٤/٢٤/١٠٠ تاريخ ٢٠٢٤/٧/٤، المتضمن إمكانية تحويل ترخيص الوكيل إلى وسيط طبيعي لمن يرغب، ومنحهم مهلة زمنية مدتها /٣/ أشهر، وذلك دون أي شروط أو بدلات مالية خلال هذه المهلة، وهي المدة المتفق عليها بين الهيئة ورئيس مجلس إدارة اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين (حرصاً على أن تكون المدة كافية لمن يرغب بذلك).

وفي حال كان الوكيل الذي يرغب بترخيص وسيط بعد انقضاء هذه المهلة، سيضطر إلى إلغاء ترخيصه كوكيل، ثم الالتزام بكل شروط ترخيص الوسيط والتي لا تنطبق على بعض الوكلاء الحاليين.

وختمت الهيئة منشورها بالإعلان عن فتح باب قبول استلام طلبات ترخيص وسطاء تأمين جدد، اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٤/٨/١ لغاية تاريخ ٢٠٢٤/١٠/٣١، وذلك حرصاً على تكافؤ الفرص، واستثمار هذه النقلة النوعية في مجال تسويق التأمين، ممن لديهم القدرة والرغبة بالعمل ضمن قطاع التأمين السوري.